البرنامج التنفيذي

للتعاون في مجال التعليم العالي

بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

للأعوام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

إن حكومة جمهورية مصر العربية الممثله بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان"، رغبة منهما في تدعيم التعاون الثقافي والعلمي والفني بينهما،

وتنفيذاً للاتفاق الثقافي المبرم بين البلدين الشقيقين والموقع في عمان بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١،

وتوطيداً لأواصر الإخوة التى تربط بينهما، فقد اتفق الطرفان على إبرام البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٥ وفقًا للأحكام التالية:

المادة (١)

يشجع الطرفان مؤسسات التعليم العالي ومكتباتهما المتناظرة على إقامة تعاون واتفاقيات علمية مباشرة فيما بينهما.

المادة (٢)

يشجع الطرفان تبادل أعضاء هيئة التدريس والعلماء في زيارات طويلة الأجل للتدريب وإجراء البحوث لاسيما ذات الاهتمام المشترك، ولمدة فصل دراسي واحد أو أكثر في التخصصات التي يتم الاتفاق عليها، على أن تحدد تفاصيل الزيارات ومواعدها ومدتها وعدد الزائرين بموجب اتفاق مسبق.

المادة (٣)

يشجع الطرفان جامعاتهما على تبادل زيارات (٢ – ٣) من أعضاء هيئة التدريس لمدد قصيرة الأجل لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات وتبادل الخبرات ومناقشة الرسائل العلمية لمدة لا تزيد على عشرة أيام.

المادة (٤)

يشجع الطرفان جامعاتهما على عقد المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة وتوجيه الدعوات للمشاركة بها، والاشراف على الرسائل العليا.

المادة (٥)

يشجع الطرفان جامعاتهما على تبادل زيارات العاملين في مجال التعليم العالي والجامعات للاطلاع وتبادل الخبرات على أن تحدد تفاصيل الزيارات وموعدها ومدتها وعدد الزائرين بموجب اتفاق مسبق.

المادة (٦)

يشجع الطرفان جامعاتهما على تبادل المطبوعات والنشرات العلمية والخطط الدراسية ونتائج البحوث والأطروحات والكتب المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

المادة (٧)

يشجع الطرفان جامعاتهما على تبادل زيارات الوفود الطلابية العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، على أن تحدد الزيارة ومواعيدها ومدتها وعدد الطلاب بموجب مراسلات مسبقة.

المادة (٨)

١. يقدم الطرف الأردني للطرف المصرى عدد (٦٠) ستين منحة دراسية بالمرحلة الجامعية الاولى (تغطية رسوم دراسية فقط)، وعدد (٦٠) ستين مقعداً (نفقة خاصة) بحيث يعامل الطالب المصرى معاملة الطالب الأردنى من حيث الرسوم الدراسية على البرنامج العادى فى عدة تخصصات يتم الاتفاق عليها بالطرق الدبلوماسية حسب رغبة الطرف المصري على ألا تزيد حصة تخصصي الطب البشرى وطب الاسنان عن (٢) مقعد لكل منهما ضمن مقاعد النفقة الخاصة.

٢. يقدم الطرف المصري للطرف الأردني عدد (٦٠) ستين منحة دراسية بالمرحلة الجامعية الأولى (تغطية رسوم دراسية فقط) موزعة على النحو التالي (٣٠) ثلاثون منحة فى تخصص الطب البشرى وعدد (٢٠) عشرين منحة فى باقي التخصصات، وعدد (١٠) عشر منح دراسية في الجامعات الإقليمية.

٣. يعمل الطرف المصري على تجديد المنح الدراسية تلقائياً للطلبة الأردنيين المبتعثين ممن أنهوا السنة الدراسية بنجاح.

٤. في حالة رغبة الطلاب الأردنيين المبتعثين لمستوى الدراسات العليا قبل العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ضمن إطار التبادل الثقافي إلى سنة إضافية لإكمال الحصول على المؤهل العلمي (سنة خامسة)، يعامل هؤلاء الطلاب معاملة الطالب المصرى من حيث استيفاء الرسوم للسنة الإضافية بشرط أن يكون ذلك لأسباب خارجة عن إرادة الطالب، وعلى أن يقدم ما يثبت ذلك من الجهة المختصة، مع الإلتزام بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الطلاب المصريين.

المادة (٩)

يشجع الطرفان تشكيل فريق عمل مصري – أردنى للاشتراك في تأليف الكتب الجامعية وترجمة أمهات الكتب، وتوحيد المصطلحات العلمية.

- يوفر الطرفان العلاج المجاني في المستشفيات الجامعية.
- يعفى الطالب المصري الحاصل على مقعد (تغطية رسوم دراسية) من الرسوم والمصروفات الدراسية، تطبق باقي الشروط المالية تبعاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

٢. تبلغ أسماء المرشحين للمقاعد والمنح الدراسية الجامعية الأولى في موعد لا يتجاوز بداية العام الدراسي.

المادة (١١)

يشجع هذا البرنامج القيام بأنشطة ثقافية وتربوية أخرى في إطاره ويتم الاتفاق عليها بالطرق الدبلوماسية.

المادة (١٢)

تُشكل لجنة فرعية بواقع ثلاثة أعضاء من كل بلد لمتابعة تنفيذ بنود البرنامج التنفيذي بين البلدين وتفعيل مواده وإزالة ما يطرأ من عقبات تعوق تنفيذه، على أن تجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في عاصمتي البلدين.

المادة (١٣)

إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ أي بند من بنود هذا البرنامج يتم حلها بالطرق الدبلوماسية عن طريق ممثلي الطرفين.

المادة (١٤)

يدخل هذا البرنامج التنفيذي حيز النفاذ من تاريخ قيام الطرف الأردني باخطار الطرف المصري كتابة عبر القنوات الدبلوماسية بانتهائه من الإجراءات القانونية اللازمة لدخول البرنامج التنفيذي حيز النفاذ.

ويصبح ساري المفعول للأعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٥ ما لم يُبد أحد الطرفين للآخر رغبته كتابةً في تعديله أو إنهائه قبل ستة أشهر على الأقل، ولا يجدد تلقائيًا أو يتم إجراء أية تعديلات عليه إلا بعد الحصول علي موافقة كتابية بين الطرفين وبنفس الاجراءات التي تم استيفائها لتوقيع هذا البرنامج.

لا يؤثر إنتهاء العمل بهذا البرنامج على الانتهاء من تنفيذ المشروعات المنفذة من خلاله.

حرر ووقع هذا البرنامج في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١ الموافق ٢٠ رجب ١٤٤٣هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية القانونية.

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	المملكة الأردنية الهاشمية
أ.د/ خالد عبد الغفار	الدكتور/ محمد العسعس
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير المالية